

Distr.: General
10 October 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع
أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة السابعة والثلاثون
١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

الرد على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقرير الدوري الثالث
سورينام



قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالنظر في التقرير الدوري الثالث الذي قدمته سورينام بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الدستور والقوانين والآلية الوطنية

١ - أوصت اللجنة في التعليقات الختامية التي أبدتها في عام ٢٠٠٢ بأن تتخذ الدولة الطرف خطوات لإدماج الاتفاقية في قوانينها المحلية وأن تضع إجراءات تُمكن النساء من الإنفاذ الفعال لحظر التمييز على أساس الجنساني^(١). يُرجى بيان إجراءات المتابعة التي اتخذت عملاً بتلك التوصية، وكذلك تقديم معلومات، حسبما طلبته اللجنة، عما إذا كان قد جرى الاحتجاج من جانب نساء بالاتفاقية والدستور أمام المحاكم المحلية.

اتخذت وزارة الداخلية الإجراءات التالية لإدماج الاتفاقية في القوانين المحلية:

- نشر الاتفاقية
- إنشاء اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني.

وكلفت اللجنة بمهام أهمها:

- (أ) تقييم السياسة العامة للحكومة وما حدث في المجتمع من تطورات في ما يتصل باتفاقية حقوق المرأة؛
- (ب) تقييم التشريعات في ما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومواءمة التشريعات لهذين الهدفين أينما كان ذلك ملائماً؛
- (ج) تعديل التشريعات التي يمكن اعتبارها تمييزية ضد المرأة.

وقدمت اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني إلى وزارة العدل والشرطة مشاريع تشريعات شملت:

- (أ) تعديل بعض المواد في قانون الموظفين؛
- (ب) تعديل مرسوم السفر والحجز المؤقت؛
- (ج) تعديل مواد القانون الجنائي المتعلقة بالعنف العائلي والجرائم الجنسية؛
- (د) تقديم القانون المعني بالتربص؛

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ٣٨ (A/57/38)، الفقرة ٤٠.

(هـ) وضع القانون المعني بالمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء وإقامة مكتب للشكاوى؛

(و) تعديل القانون المعني بالجنسية والإقامة، ومرسوم الدولة المعني بتنفيذ قانون الهوية، وقانون الانتخابات، مما يصحح ما في هذه التشريعات من تمييز بين الجنسين في الأحكام.

ويجري حالياً استعراض عدد من التشريعات الأنفة الذكر لتتقدم بعد ذلك إلى مجلس الوزراء ليقراها. وقد تم إقرار التشريعين المشار إليهما في (ب) و (و) (قانون الانتخابات) أعلاه.

وتركزت خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ على المجالات الآتية:

- خلق فرص متساوية للنساء والرجال والقضاء على التمييز ضد النساء نسبة إلى الرجال؛
 - الإقرار بأن حقوق المرأة هي حقوق إنسان خاصة؛
 - القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة؛
 - التمييز الإيجابي في ما يتعلق بالتمثيل العددي للمرأة في المناصب التنفيذية.
- ومن المواضيع الأساسية التي تتناولها خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني موضوعاً حقوق الإنسان للمرأة والعنف ضد المرأة. وفيما يلي الأهداف المحددة:
- (أ) تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة من خلال التنفيذ الكامل لكل صكوك حقوق الإنسان وخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- (ب) كفالة المساواة وعدم التمييز في القوانين والممارسة.
- وتورد خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ أيضاً الهدف التالي في إطار موضوع حقوق الإنسان:
- ”زيادة الوعي بمفهوم حقوق الإنسان للمرأة من خلال وضع وتنفيذ تشريعات (وتعديلها) وتدابير ومؤسسات متوافقة مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان“.
- وإلى يومنا هذا لم تحتج أي امرأة بالاتفاقية أو الدستور أمام المحاكم المحلية.

٢ - يُرجى تقديم معلومات عن الحالة بالنسبة لاستعراض وتعديل القوانين التي تميّز ضد المرأة، بما يشمل، ولكن لا يقتصر على، التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي وقانون الموظفين ولائحة الحوادث والقوانين المتعلقة بالزواج والتأمين.

الحالة بالنسبة لاستعراض وتعديل القوانين التي تميّز ضد المرأة:

(أ) القانون الجنائي:

تم تشكيل لجنة استشارية معنية بمشروع القانون الجنائي لاستعراض القانون.

(ب) قانون الموظفين:

جرى آخر تعديل لقانون الموظفين من خلال قانون الدولة الصادر في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويشمل ذلك تعديلا أكثر تحديدا لقرار الاستثناء لسنة ١٩٨٩ لتحديد معايير إجازات الحمل والأمومة.

(ج) لائحة الحوادث:

تقوم وزارة العمل والتطور التكنولوجي والبيئة حاليا بإعداد مشروع للاستعراض الشامل لقانون العمل بما فيه لائحة الحوادث لسنة ١٩٤٧.

وإلى جانب استعراض تشريع العمل من ناحية ما تتسم به لوائح من عدم المواكبة للعصر وما بها من أوجه قصور وفجوات، سيجري استعراض التشريع كذلك من ناحية ما يتضمنه من لوائح تميز ضد المرأة. وستراعى في هذه العملية المعايير الأساسية لمنظمة العمل الدولية والجماعة الكاربية في ما يتعلق بالمساواة في المعاملة.

(د) القوانين المتعلقة بالزواج:

دخل قانون الزواج المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣ بصورته المنقحة حيز النفاذ بموجب القرار المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ويشمل التنقيح قواعد جديدة في ما يتصل بالزواج وإلغائه. ونتيجة لذلك ألغي قانون الزواج الآسيوي.

(هـ) القوانين المتعلقة بالتأمين:

لا تتوفر معلومات جاهزة بشأن التأمين في القطاع الخاص. وبصفة عامة، هناك قانون معاشات موظفي الخدمة المدنية، وقانون منحة كبار السن ولائحة الدولة للحوادث. وستجرى في الفترة القادمة دراسات حول إدماج المعاملة على قدم المساواة في هذه التشريعات (من أنشطة خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني).

٣ - وورد في التقرير أن المكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية سوف يُعزَّز وأنه سوف تتم إقامة شبكة لنقاط التنسيق بشأن المسائل الجنسانية داخل الوزارات المختلفة. ويُرجى تقديم معلومات عن الحالة بالنسبة لهذه المسألة، وكذلك عما إذا كان المكتب الوطني لشؤون المسائل الجنسانية قد زُود، حسبما أوصت به اللجنة في التعليقات الختامية التي أبدتها في عام ٢٠٠٢، بالموارد البشرية والمالية والمادية الكافية لإبراز دوره وتحقيق فعاليته وضمان التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الحكومية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين^(٢). وإضافة إلى هذا، يُرجى تقديم معلومات عن مدى إشراك وتوظيف نساء الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى في المكتب الوطني لشؤون المسائل الجنسانية.

تعزير المكتب الوطني للمسائل الجنسانية

تتمثل أحد أهم أولويات خطة العمل الحالية المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ في تعزير الآلية المؤسسية، ويجري حالياً تنفيذ عملية تعزير الآلية المؤسسية. وفيما يلي بعض الإجراءات المتخذة في هذا الصدد:

- (أ) تعزير المكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية مؤسسياً؛
- (ب) إقامة نظام لإدارة المسائل الجنسانية؛
- (ج) إقامة نظام قاعدة بيانات للمسائل الجنسانية؛
- (د) فتح أفرع معاونة للمكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية: سيفتتح في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ فرع للمكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية في مقاطعة نيكيري.

المستوى الكافي للموارد البشرية: عين رئيس بالنيابة لهذا المكتب اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويعد تعيين طاقم من الموظفين ذوي الخبرة من الأمور ذات الأولوية العليا، وقد دخل إعداد التقرير المعني بتشكيل طاقم الموظفين، المستند على هيكل تنظيمي جديد، مرحلته النهائية. وما زال تعيين الأشخاص المؤهلين في القطاع العام يمثل تحدياً.

الموارد المادية: جرى تجهيز المكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية بحواسيب وأثاث مكاتبى بتمويل من ميزانية وزارة الداخلية وسفارة هولندا في سورينام. وقدم طلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل إنشاء نظام قاعدة بيانات المسائل الجنسانية.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٤٦.

وسيتألف المكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية من ثلاث شعب رئيسية هي:

(أ) البحوث والتخطيط؛

(ب) الرصد والتقييم؛

(ج) التعليم والاتصالات؛

وسيتم قريباً إتمام وضع خطة استراتيجية للاتصال.

الموارد المالية: أدرجت وزارة الداخلية في ميزانيتها مخصصاً خاصاً لتمويل تنفيذ الإجراءات المدرجة في خطة العمل الجنساني. وستقدم للمنظمات الإقليمية والدولية طلبات بتقديم دعم إضافي.

شبكة نقاط تنسيق المسائل الجنسانية في مختلف الوزارات:

أقامت وزارة الداخلية شبكة من نقاط التنسيق في مختلف الوزارات. وهذه الوزارات هي وزارات:

- الشؤون الخارجية؛
- العدل والشرطة؛
- الصحة؛
- التخطيط والتعاون في الإنمائي؛
- العمل والتطور التقني والبيئة؛
- الموارد الطبيعية؛
- الإنماء الإقليمي؛
- الشؤون الاجتماعية والإسكان؛
- التعليم والتنمية المجتمعية؛
- الدفاع؛
- النقل والاتصالات والسياحة؛
- التجارة والصناعة؛
- الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك.

وبغية الارتقاء بنظام نقاط التنسيق في المسائل الجنسانية، وردت الاستراتيجيتان التاليتان في خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠:

- تعيين منسق يختص بالمسائل الجنسانية على المستوى التنفيذي في كل وزارة.
- تعزيز مراكز تنسيق المسائل الجنسانية على نحو مؤسسي.

إشراك نساء الشعوب الأصلية ونساء الأقليات الأخرى وتوظيفهن

لا توجد سياسات أو لوائح تمنع نساء الشعوب الأصلية أو نساء الأقليات الأخرى من العمل في هذا المكتب أو تميز ضدهن في هذا الصدد.

وتشارك الشعوب الأصلية بطريق غير مباشر من خلال التعاون مع منظمات غير حكومية ذات صلة ومع وزارة التنمية الإقليمية.

٤ - يرجى تقديم مزيد من التفاصيل حول تنفيذ برامج خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ وخطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وعن نتائج تلك البرامج. وهل روعيت شواغل النساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية في خطة العمل؟

تنفيذ خطة العمل المتكاملة في المجال الإنساني وخطة العمل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني ونتائج هاتين الخطتين

تتألف خطة عمل الحكومة السورينامية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من ٢٣ نقطة عمل. وقد أدمجت هذه النقاط جميعاً في خطة العمل المتكاملة في المجال الإنساني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠. وأصدرت وزارة الداخلية كتيباً عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل توزيعه على الوزارات وأعضاء إدارتها وكبار مسؤوليها، وكذلك على المنظمات غير الحكومية.

وقسمت خطة العمل المتكاملة في المجال الإنساني لفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ إلى سبع مجالات مرتبة حسب أولويتها:

- ١' المراقبة واتخاذ القرار والآليات المؤسسية من أجل الارتقاء بوضع المرأة؛
- ٢' حقوق الإنسان للمرأة؛
- ٣' المرأة ووسائل الإعلام؛
- ٤' المرأة والفقير والاقتصاد؛

٥' العنف ضد المرأة؛

٦' نوع الجنس والتعليم؛

٧' المرأة والصحة.

وفيما يلي نتائج البرامج المنفذة في إطار خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني كما يلي:

(أ) قامت اللجنة المعنية بالتشريع الجنساني بصياغة تشريعات بشأن تشديد الأحكام في حالات التعدي على الأموال والإيذاء النفسي والتربص والاتجار بالبشر، وذلك بشكل متوافق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية بيليم دو بارا (اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة على ارتكابه والقضاء عليه)؛

(ب) تم سن قانون الزواج الجديد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وبموجبه أصبح الشقاق المستمر هو السبب الجديد للطلاق وألغي قانون الزواج الآسيوي. ومن ثم جرى تدريب موظفي الخدمة المدنية على عقد مراسم الزواج؛

(ج) اتخذت وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان خطوات لصياغة تشريع بشأن رعاية الأطفال منذ الولادة حتى سن ٨ سنوات، وذلك في إطار برنامج "الاستثمار الاجتماعي لحماية الطفل" بالاتصال مع برنامج "النماء في مرحلة الطفولة المبكرة"؛

(د) تحققت تطورات كبيرة داخل قوات الشرطة في مجال العنف العائلي، مثل إقامة نظام لمراقبة البيانات ونظام للسجلات الخاصة بإعداد برامج تدريبية لتدريب قوات الشرطة وإقامة ٤ غرف للضحايا؛

(هـ) تقدم دائرة الخدمات الصحية الإقليمية، وهي من إدارات وزارة الصحة، التثقيف المستمر للأطباء ورؤساء أطقم التمريض في مجال التعرف على حالات العنف العائلي وعلاجها وأعدت لهم بروتوكولا في نفس المجال؛

(و) قامت مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة" بتدريب استشاريين مساعدين في ٤ مقاطعات بتمويل جزئي من وزارة الداخلية. وبدأوا في هذا الصدد بإعداد برامج تدريبية وبناء الخبرة التدريبية في مجال العنف العائلي للأطباء والممرضات والمساعدين المتخصصين في الدراسات الاجتماعية التطبيقية؛

(ز) في ما يتعلق بمسألة النساء في مواقع صنع القرار، أجرى المنتدى البرلماني النسائي، بدعم مالي من وزارة الداخلية، تحليلا جنسانيا للوقوف على مدى مشاركة المرأة

في مواقع اتخاذ القرار في الحكومة ولتعزيز هذه المشاركة. وأظهر التحليل أن للنساء نصيب في المراكز التنفيذية في الحكومة وفي المجلس الوطني وفي مجالس المقاطعات وفي مجالس المنتجعات؛

(ح) في إطار القضاء على الفقر وتمكين المرأة اقتصاديا، اضطلعت الحركة النسائية الوطنية والمجموعة النسائية للأعمال بأنشطة منها تقديم تدريب في مجال إقامة مشاريع الأعمال الحرة، وتوفير الائتمان، وتعزيز مشاركة المرأة في أسواق التبادل التجاري. وقامت كل من المنظمتين بمساعدة سيدات الأعمال على المشاركة في السوق السنوية لتبادل المنتجات وغيرها من المناسبات التي تقيمها الغرفة التجارية والمصانع. ونظمت الحركة النسائية الوطنية "معرض عن النساء في مجال الأعمال" الذي يقام مرتين في العام، وذلك بدعم مالي سخّي من وزارة الداخلية؛

(ط) دعمت وزارة الداخلية مؤسسة Pro Health في مقاطعة بروكوبونديو من خلال تنظيم برنامج تدريبي للقابلات التقليديات وغيرهن من ذوي الدور الحيوي لتقليل معدل وفيات الأمهات والأطفال؛

(ي) صدّقت سورينام على اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه (اتفاقية بيليم دو بارا) في سنة ٢٠٠٢؛

(ك) أصدرت وزارة الداخلية الكتيب المعنون "ما هو تعميم مراعاة المنظور الجنساني؟"، كجزء من المشروع الرامي إلى صياغة برنامج لتعميم مراعاة المنظور الجنساني؛

(ل) نظم تدريب من أجل أعضاء نقاط تنسيق المسائل الجنسانية، وتحديدًا في مجالي "القيادة الشخصية الفعالة" و "التحليل الجنساني في رسم السياسات والتخطيط"؛

(م) جرى العمل على القضاء على عدم المساواة الشديدة بين الجنسين في المجال القضائي من خلال التمييز الإيجابي للنساء عند اختيار الموظفين القضائيين (دورة تدريب الموظفين القضائيين تحت التمرين RAIO). ووقع الاختيار سنة ٢٠٠٣ على تسع نساء ورجل واحد للانضمام إلى دورة RAIO؛

(ن) دعمت وزارة الداخلية مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة" في سنة ٢٠٠٣. بمرافق مكتبية. ولم يتسن للمؤسسة استخدام تلك المرافق بسبب المعوقات التنظيمية. وتستخدم تلك المرافق الآن كمكتب لأحد الأفرع المعاونة للمكتب الوطني لسياسات المسائل الجنسانية.

ولم تذكر بشكل محدد الشواغل المتعلقة بالنساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية في خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني، إلا أن هذه الفئات تشكل عنصرا يقف على نفس القدر من المساواة ضمن الفئات المستهدفة في مختلف البرامج.

المشاركة السياسية وصنع القرار

٥ - ورد في التقرير أن "العائق الأكبر الذي يحول دون إلغاء اللامساواة بين الجنسين لا يزال يتمثل في تأثير الأحزاب السياسية في الثقافة السياسية الوطنية بالنسبة لتسمية المرشحين واختيارهم للمنظمات السياسية - الإدارية ومنظمات الدولة الرفيعة المستوى والخدمة الدبلوماسية والوظائف الإدارية العليا في الخدمة المدنية". ما الذي تقوم به الحكومة لمواجهة هذا التحدي؟

٦ - وورد في التقرير أن "مشاركة المرأة في الحياة العامة والحياة السياسية لا تزال محدودة". فهل نظرت الحكومة في وضع تدابير خاصة مؤقتة وفقا لأحكام الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، وخاصة على المستويات الرفيعة، بما يشمل الجمعية الوطنية والحكومة والخدمة الدبلوماسية والهيئات الإقليمية والمحلية؟ وهل تشمل هذه التدابير النساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية؟

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة

أفاد البيان عن السياسة للحكومة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بأن اشتراك المرأة في عملية التنمية سيدمج بشكل كامل في السياسة الإنمائية والتخطيط الإنمائي.

تحدد خطة العمل المتكاملة في المجال الإنساني للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٥ آليات للمراقبة وصنع القرار وآليات مؤسسية من أجل الارتقاء بوضع المرأة باعتباره مجالاً استراتيجياً. وقد حققت وزارة الداخلية في هذا الصدد ما يلي:

(أ) القضاء على عدم المساواة الشديدة بين الجنسين في السلك القضائي من خلال التمييز الإيجابي للنساء باختيار موظفات قضائيات تحت التمرين؛

(ب) قيام المنتدى البرلماني للمرأة بتقديم تدريب في مجال المسائل الجنسانية بالتعاون مع مؤسسة Projecta؛

(ج) التشجيع على القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في مجال الخدمة الدبلوماسية.

وقدمت وزارة الداخلية كذلك تسهيلات للمنتدى البرلماني النسائي لإجراء دراسة حول إمكانية البدء في تطبيق نظام للحصص سعياً إلى تحقيق نسب التمثيل المتكافئة للنساء والرجال في الهيئات النيابية وفي الحكومة. وأجرى المنتدى كذلك دراسة عن تمثيل المرأة في مواقع صياغة السياسات وصنع القرار في المؤسسات الحكومية والتي لها طابع حكومي. كما نظم المنتدى أيضاً تدريباً للسياسيين وأعضاء البرلمان في مجال المسائل الجنسانية.

وفي إطار خطة العمل المتكاملة الجديدة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ستنفذ إجراءات متنوعة في إطار موضوع "حق التعبير وصنع القرار":

(أ) زيادة مشاركة المرأة في أجهزة الدولة العليا والمناصب التنفيذية في الحكومة والأجهزة الإدارية ووحدات إدارة المشاريع واللجان المنشأة لغرض تنفيذ الخطط القطاعية؛

(ب) المعلومات والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس أثناء العملية الانتخابية؛

(ج) مساعدة الأحزاب السياسية على إقامة هياكل تراعي المنظور الجنساني، وعلى صياغة برامج حزبية تراعي المنظور الجنساني؛

(د) رصد استمرار التدريب المتصل بالمجال الجنساني في الأحزاب السياسية، وخاصة حيث يقتضي الأمر مزيداً من التحفيز؛

(هـ) إجراء المناقشات حول مشاركة المرأة في القيادة السياسية وصنع القرار؛

(و) مواصلة الجهود لتحفيز النساء لقبول المناصب التنفيذية، ورصد التقدم المحرز في هذا المجال؛

(ز) تعديل نظام التصويت بحيث يظهر جنس المرشح في قوائم المرشحين وبطاقات الاقتراع.

وقد أطلقت مبادرة للقضاء على عدم المساواة في مجال الخدمة الدبلوماسية، ويجري ذلك تحديداً بتعيين المزيد من السفيرات. وعينت إحدهن في سفارة سورينام في غيانا ورشحت نساء أخريات لمناصب في السفارات في هولندا والبرازيل وترينيداد وتوباغو وإندونيسيا. وسيجري أيضاً تعيين عدة دبلوماسيات على مستوى رفيع.

وأجريت الانتخابات العامة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥.

ومقارنةً بالانتخابات السابقة (١٩٩٦، ٢٠٠٠)، حدث نمو في عدد النائبات على المستويين الوطني والإقليمي. وقد رشحت معظم الأحزاب السياسية سيدات مرشحات. ويبلغ عدد النائبات في الجمعية الوطنية ثلاث عشرة (من إجمالي ٥١ نائبا برلمانيا).

ويبين الجدول التالي نتائج الانتخابات في ما يتصل بتمثيل المرأة:

التقدم المحرز	٢٠٠٥	٢٠٠٠	
١,٧ + في المائة	١٦,٧ في المائة	١٥ في المائة	الحكومة (الوزراء)
٧,٤ + في المائة	٢٥ في المائة	١٧,٦ في المائة	البرلمان
٦,٥ + في المائة	٢٤,٢ في المائة	١٨ في المائة	مجلس المقاطعات
٥,٩ + في المائة	٣٠,٦ في المائة	٢٤,٧ في المائة	مجالس المنتجعات
٤,٣ + في المائة	٢٤,٢ في المائة	١٨,٨ في المائة	المتوسط

المصدر: بحث أجراه هـ. غويشيريت من أجل المنتدى البرلماني للمرأة.

ومن بين عضوات البرلمان من هن من أهل المناطق الريفية. وفي مجلس الوزراء الحالي ثلاث وزيرات. وإحدى هؤلاء الوزيرات هي من مرشحي حزب سياسي ريفي. وتمتد التدابير التي اتخذتها الحكومة لتشمل نساء الشعوب الأصلية ونساء الأقليات العرقية الأخرى.

العنف ضد المرأة

٧ - يُشير التقرير إلى تقييم لأربع اتفاقيات نشرته وزارة الداخلية وإلى توصيات قُدمت بشأن العنف ضد المرأة "وهي، تحديداً، أنه ينبغي أن تزيد الحكومة من مشاركتها في معالجة مشكلة العنف وذلك من خلال القيام بأنشطة منتظمة للتوعية العامة تستهدف الشباب والفتيات وإنشاء قاعدة بيانات بشأن العنف المتزلي من أجل إجراء حصر للظاهرة مع الجهات الفاعلة المعنية والتمكين من وضع نهج ملائم". يُرجى تقديم معلومات عن تنفيذ تلك التوصيات.

قام مركز حقوق المرأة بالتعاون مع قوة الشرطة في سورينام وقوة الشرطة في أوترخت وبرنامج المساواة بين الجنسين لمنطقة البحر الكاريبي بإقامة مكاتب لمساعدة الضحايا، وخاصة النساء والأطفال منهم، في أربع نقاط شرطة موزعة في أرجاء متفرقة من البلد: مكتب منها في باراماريو واثنان في وانيكا ومكتب في نيكيري. وبدأ بالفعل تشغيل المكاتب بغية إبلاء الضحايا ما يحتاجونه من عناية.

ونظم مركز حقوق المرأة برنامجاً تدريبياً للتوعية بمسألة العنف العائلي.

وأجرت وزارة العدل والشرطة تحليلاً بشأن العنف العائلي وصاغت سياسة يجري العمل بها حالياً. وسينفذ مشروعان هامين هما: وحدة خاصة لحماية المرأة وخط للاتصال

المباشر على المستوى الوطني. وكذلك دربت الشرطة أفرادها على تقديم المشورة إلى ضحايا العنف العائلي ومرتكبيه.

نظام قاعدة البيانات

أقامت بالفعل قوة الشرطة في سورينام نظاما لمراقبة البيانات. وتبين البيانات المسجلة في النظام الجنس والسن وعلاقة المحني عليه/الجاني والمنطقة السكنية والأصل العرقي. وترسل المعلومات إلى رئيس الشرطة بشكل دوري.

وتشارك قوة الشرطة في سورينام في الشبكة الوطنية المعنية بالعنف العائلي التي يشارك فيها ممثلون عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية. بمسألة العنف العائلي مثل العاملين في مجال تقديم المعونة وضباط التحقيق ومقدمي الرعاية الصحية والمأوى.

وكذلك يجري التعاون مع مؤسسة "أوقفوا العنف ضد المرأة" في شكل تبادل المعلومات والمساعدات وأنشطة التوعية.

وقد تلقى نحو ٣٠ في المائة من ضباط الشرطة التدريب بشأن التعرف على حالات العنف العائلي وضرورة اتباع نهج فعال. وتلقى جميع موظفي إدارة الشباب بقوة الشرطة وموظفون من دوائر تنفيذية أخرى، بما لا يقل عن موظف من كل مخفر، تدريباً على التحقيق الفعال في حالات العنف العائلي. وقدم للقوة برنامج تدريبي عن نهج العنف العائلي، ومن المقرر إدماجه في منهج تدريب القوة. ومن بين ضباط القوة ما لا يقل عن ٨ مدربين. وفي إطار التعاون مع قوة الشرطة في هولندا، أتيحت لضباط الشرطة السوريناميين فرصة السفر إلى هولندا على سبيل الزيارات التبادلية.

وتلقى ما لا يقل عن ١١٢ استشارياً مساعداً للتدريب في مجال العنف العائلي في ٤ مقاطعات على يد مؤسسة "أوقفوا العنف ضد النساء" بالتعاون مع وزارة الداخلية.

وأحد الإجراءات المدرجة تحت موضوع "العنف العائلي والعنف الجنسي" في خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ هو تعزيز الوعي العام من خلال نشر البيانات المتعلقة بالعنف العائلي والتعريف بالأنشطة المضطرب بها في هذا الصدد، بشكل منهجي. ويندرج موضوع الشباب والأخلاق والعنف العائلي في مخطط سياسات وزارة العدل والشرطة. وبشكل أكثر تحديداً، جُسد في الآليات التالية:

(أ) الفريق التوجيهي المعني "العنف العائلي" بما في ذلك المدير الإداري للمشروع (المكتب المعني بالمرأة والطفل)؛

(ب) خطة المشاريع الفرعية ودعمها في إطار موضوع "العنف العائلي"؛

- (ج) مكتب التسجيل المعني "بالعنف العائلي"؛
 (د) خطة عمل "العنف العائلي"؛
 (هـ) السجل الاجتماعي/المنح الاجتماعية؛
 (و) مكتب تسجيل الضحايا.

٨ - وفي التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، حثت اللجنة الدولة الطرف على إعطاء أولوية عالية لتدابير التصدي للعنف ضد المرأة في الأسرة وفي المجتمع وفقا للتوصية العامة رقم ١٩ للجنة وللإعلان المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة^(٣). فيرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصيات اللجنة وإبلاغ اللجنة بما إذا كانت مبادرة الحكومة قد شملت الظروف الفريدة التي تُعرِّض النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية والأقليات الأخرى لمستويات عنف مرتفعة.

التدابير الرامية إلى منع العنف ضد المرأة في الأسرة وفي المجتمع

نظرا لأن معظم التدابير المتعلقة بالعنف ضد المرأة منصوص عليها في قانوننا الجنائي ومحظورة. بموجبه، فإن تركيز وزارة العدل والشرطة ينصب على الإطار المؤسسي للتصدي للعنف ضد المرأة. وتعطى الأولويات العليا للإجراءات المضادة للعنف العائلي والاتجار بالنساء والأطفال.

وفي سنة ٢٠٠٣، قامت وزارة العدل والشرطة بتشكيل اللجنة المعنية بالاتجار بالأشخاص لتقوم بمهمة صياغة التدابير القانونية والإجراءات والمبادئ التوجيهية للشرطة وغيرها من المؤسسات. ويختص بقضايا العنف العائلي أحد أعضاء هيئة الادعاء، وقد جرى طرح مقترح بشأن السياسة العامة والتدابير المتبعة في قضايا العنف العائلي.

وبالإضافة إلى ذلك شكلت وزارة العدل والشرطة لجنة معنية بمسألة التحرش الجنسي في مكان العمل. ويدرس مكتب الشكاوى جميع ما يرد إليه من شكاوى بجدية ويتخذ الإجراءات الكافية لحماية الضحايا ومعاقبة المعتدين في نطاق قانون الموظفين. والتزام الوزارة بتعزيز حماية المرأة والتدخل الإيجابي في مواجهة أية انتهاكات يشكل السياسة الأساسية في هذا الصدد. وتشارك الحكومة أيضا في الشبكة الوطنية وتقدم لها التسهيلات من أجل محاربة العنف العائلي.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٥٢.

٩ - هل تم الانتهاء من وضع قانون العنف العائلي؟ إذا كان الأمر كذلك، يُرجى تقديم تفاصيل عن مضمون القانون.

تمت صياغة مشروعين لقانونين معينين بالعنف العائلي. أحدهما يتضمنه تعديل القانون الجنائي والآخر هو مشروع قانون معني بالعنف العائلي أعده مركز حقوق المرأة. وقدم المشروعان إلى وزارة العدل والشرطة.

الاتجار بالنساء واستغلالهن في البغاء

١٠ - ورد في التقرير أنه سوف تُشكّل لجنة خاصة لبحث مسألة الاتجار بالأشخاص بصفة عامة وأنه "سوف توصي هذه اللجنة بتدابير في مجال السياسات وتدابير تشريعية، وكذلك بمبادئ توجيهية وإجراءات للشرطة والمؤسسات". فهل شكّلت اللجنة؟، وإذا لم تكن اللجنة قد شكّلت، فمتى سيتم تشكيلها ومتى يُتوقع أن تبدأ أعمالها؟ وكيف ستكفل الحكومة أن يكون للنساء الريفيات ونساء الأقليات رأي في اللجنة؟

تشكل "الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص" في سنة ٢٠٠٣ وبدأ في وضع خطة عمل تتألف من تدابير ينبغي تنفيذها على الصعيد التنفيذي والحكومي. وترأس الفريق عضوة تعمل مدعية عامة بمكتب المدعي العام. وقد تحقق لها النجاح في قضية اتجار بالأشخاص مثلت فيها الادعاء. وتنظر الآن أمام المحاكم قضايا اتجار بالأشخاص وهناك قضية أخرى معروضة أمام قاضي الصلح. ويقوم الفريق العامل حالياً بتنفيذ حملة إعلام وتوعية بمسألة الاتجار بالأشخاص. وجرى في هذا الصدد توزيع ملصقات وكتيبات. ولدى قوة الشرطة وحدة خاصة للتحقيق في الاتجار بالأشخاص. وللوحدة عدة أرقام هاتفية يمكن للأشخاص الاتصال بها لتقديم معلومات هامة بشأن الاتجار بالأشخاص. ومؤخراً دخل قانون جديد معني بمكافحة الاتجار بالأشخاص حيز النفاذ. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون الفريق العامل مع مؤسسة ماكسي لندر في مجال إسداء المشورة إلى الضحايا وتوفير المأوى لهم.

١١ - وأوصت اللجنة، في التعليقات التي أبدتها في عام ٢٠٠٢، بوضع برامج عمل للنساء اللاتي يفرض عليهن الفقر ممارسة البغاء، ووضع سياسات تكفل مقاضاة من يستغلون البغايا ومقاضاة الكبار الذين يستغلون البغايا من الأطفال، وفرض عقوبات أشد على هؤلاء جميعاً^(٤). وأوصت اللجنة أيضاً بأن تُقدّم الدولة الطرف في تقريرها التالي معلومات شاملة عن البغاء والاتجار بالنساء والفتيات بما يتيح للجنة أن تفهم على وجه أفضل مدى انتشار

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ٥٠.

هاتين المشكلتين في سورينام^(٥). فيرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصية اللجنة والاستجابة لطلبها.

وممارسة البغاء قائمة في سورينام. ورغم أن القانون الجنائي في سورينام يجرم التريح من دور البغاء إلا أن الحكومة تنتهج سياسة تسامح إزاء تلك الدور. وفي حال فرض ممارسة البغاء على الأنتي، سواء أكانت قاصراً أو راشدة، يتخذ إجراء فور إبلاغ الشرطة. ويكون لشهادة الضحية في هذه الحالات أهمية بالغة. وتنظر الآن أمام المحاكم قضايا أبدت الضحايا فيها الاستعداد للتعاون مع العدالة، وأمام قاضي الصلح قضية واحدة. وصدر أول حكم بالإدانة في قضية تجار في سورينام في عام ١٩٩٦، وصدر الحكم الثاني في عام ٢٠٠٥. ومن المتوقع أن يحكم القاضي هذا العام في القضايا التي لم يبت فيها بعد.

القوالب النمطية والتعليم

١٢ - يُشير التقرير إلى مؤسسة "لوي" التي تقوم "بدور هام في البرامج التعليمية"، بما يشمل البرامج المتعلقة بتنظيم الأسرة والتعليم الجنسي. وورد في التقرير أن "هذه الأنشطة لا تزال تتعارض مع المادتين ٥٣٣ و ٥٣٤ من قانون العقوبات ولم يتم تعديلها بعد" وأوصت اللجنة في التعليقات الختامية التي أبدتها في عام ٢٠٠٢ بإلغاء القوانين التي تقيد أنشطة تنظيم الأسرة^(٦). فمتى سيتم ذلك حسبما هو متوقع؟

من المقرر حسب خطة القطاع الصحي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ تعديل هذا القانون أو القانون المقيد لأنشطة تنظيم الأسرة.

١٣ - وفي التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢ حثت اللجنة الدولة الطرف على اعتماد التدابير القانونية أو الإدارية اللازمة التي تحظر على المدارس حرمان الأمهات الصغيرات والحوامل من المراهقات من الالتحاق بالمدارس. فيرجى تقديم معلومات عن الخطوات التي اتخذت لتنفيذ توصية اللجنة. فيرجى توسيع مجال هذه المعلومات بحيث تشمل النساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية.

إن فرصة العودة إلى المدرسة متاحة لجميع الأمهات من المراهقات. وتقع على عاتق إدارة شؤون الشباب التابعة لوزارة التعليم مسؤولية تسجيل كل من ترغب في الالتحاق بالمدارس. كما تقوم الإدارة بإرشادهن في ما يتعلق بالواجبات المدرسية وإدارة شؤونهن المالية

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه، الفقرة ٦٤.

ورعاية أطفالهن، وتنظم لهن دورات لدراسة الحاسوب والحياسة وغيرها من المهارات التي قد ترغب الأمهات الصغيرات في تعلمها من أجل تحقيق استقلالهن.

وتقع على عاتق شعبة التفتيش بوزارة التعليم مسؤولية أن تجد للأمهات الصغيرات مدارس ليلتحقن بها.

١٤ - يُرجى تقديم معلومات عن الموقف بالنسبة لتقييم المناهج الدراسية وعمّا إذا كان يُطلب من التلاميذ أن يدفعوا رسوماً من أجل التعليم العام.

يدرس منهج وطني في جميع المدارس الابتدائية. وتستخدم نفس الكتب المدرسية في جميع المدارس الابتدائية، وفي نهاية الصف السادس يعقد امتحان وطني للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ولا يوجد منهج وطني للمدارس الثانوية والعليا، إلا أن هناك برنامجاً ثابتاً لكافة المسارات. ويعقد امتحان وطني عند كل صف.

ورغم أن التعليم في سورينام مجاني، إلا أنه يتعين دفع مبلغ صغير كرسوم التحاق سنوي.

١٥ - وفي التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢ أهابت اللجنة بالدولة الطرف أن تتخذ تدابير عاجلة لتغيير القوالب النمطية المتعلقة بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل، بما في ذلك تغييرها عن طريق زيادة الوعي والحملات التثقيفية الموجهة إلى المرأة والرجل على السواء وإلى وسائل الإعلام^(٧). فيُرجى بيان إجراء المتابعة الذي اتخذ عملاً بتلك التوصية.

يجوز بموجب القانون للمرأة والرجل تولي جميع أنواع الوظائف.

وتندرج في إطار خطة العمل المتكاملة في المجال الجنساني للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ برامج تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين الطلبة بفرص العمل المتاحة لهم (من الصبية والفتيات).

العمالة

١٦ - يُرجى تقديم بيانات مستكملة عن معدلات البطالة بين النساء والرجال، ويُرجى إدراج هذه البيانات بالنسبة للنساء والرجال الذين يعيشون في المناطق الداخلية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٤٨.

البيانات المستكملة عن معدلات البطالة بين النساء والرجال

بوجه عام، هناك جهتان مختصتان بجمع وتحليل بيانات البطالة المصنفة حسب نوع الجنس للرجال والنساء، وهما تحديدا المكتب العام للإحصاء ووزارة العمل والتطور التكنولوجي والبيئة. ولم تتمكن الوزارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من جمع وتحليل البيانات على النحو المذكور. واعتمدت الوزارة بشدة على البيانات التي يجمعها المكتب العام للإحصاء. وبما أن بيانات المكتب لا تغطي سوى النصف الأول من عام ١٩٩٩، فلم تصدر الوزارة أية بيانات تجاوز النصف الأخير من عام ١٩٩٩.

ويبين الجدول ١ أعداد العاطلين في باراماريو ووانيكيا.

وتتوافر البيانات التي تغطي الفترة المشمولة بالتقرير والمتعلقة بالنساء والرجال في المناطق الداخلية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية، وتتضمنها البيانات الكلية.

الجدول ١

أعداد الأشخاص الناشطين اقتصاديا والعاملين والعاطلين ومعدل البطالة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ (باراماريو ووانيكيا)

السنة	الناشطون اقتصاديا	العاملون	العاطلون	معدل البطالة
١٩٩٩	١٠٥ ٣٩٤	٩٢ ٧٤٧	١٢ ٦٤٧	١٢
٢٠٠٠	١١٠ ٦٠٠	٩٥ ٣٧٤	١٥ ٢٢٦	١٤
٢٠٠١	١٣٣ ٤٤٧	٩٧ ٨٧٢	١٥ ٥٧٥	١٤
٢٠٠٢	١١٦ ٣٦٨	١٠٥ ١٢٩	١١ ٢٣٩	١٠

معدل المشاركة في سوق العمل حسب نوع الجنس

حالة النشاط	ذكر	أنثى
عامل	١٠١ ٩١٩	٥٤ ٧٦٨
عاطل	٧ ٧٠٨	٨ ٧١٧
السكان في سن العمل	١٥٤ ٨٣٦	١٥٤ ١٧٩
معدل المشاركة	٧٠,٨	٤١,٢

المصدر: التعداد-٧ للمكتب العام للإحصاء سنة ٢٠٠٥.

١٧ - وورد في التقرير أنه بالنظر إلى أن "النساء تُشكلن بصفة عامة جزءاً من الفئات المنخفضة الأجر، فإنهن تحصلن عادة على أجر أقل من الأجر الذي يحصل عليه الرجال". ما هي التدابير التي يجري اتخاذها من جانب الحكومة لمعالجة هذا الوضع؟

الفجوة في الأجور بين الجنسين

تقر وزارة العمل والتطور التكنولوجي والبيئة بوجود فوارق بين الرجال والنساء في مجال العمالة، وجاء ذكر هذه الفوارق رسمياً في عدة بيانات لسياسات الحكومة وفي مذكرة سياسات الوزارة في العقود الأخيرة.

ونصت مذكرة سياسات وزارة العمل والتطور التكنولوجي والبيئة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥

على ما يلي:

"سيبدأ بعد إجراء البحوث الكافية وضع حد أدنى للأجور بغية خلق بيئة إيجابية للأجور. وسيؤدي ذلك إلى تساوي الأجور للأعمال المتساوية في القيمة، حيث يرتبط الأجر بالأداء".

وبالإضافة إلى ذلك تشير مذكرة السياسات إلى دمج المفاهيم الجنسانية في كافة المجالات التي تعنى بها سياسات الوزارة بغية تعزيز المساواة الجنسانية في سوق العمل السورينامية. وستتضمن كل التدابير أو الأنشطة إجراء تحليل جنساني للوقوف على آثارها المحتملة على الرجل والمرأة. وبالنسبة لمسألة البطالة والنمو في مشاريع الأعمال الصغيرة فإن المرأة تعد من الفئات المستهدفة.

ولم يجر تحديد الحد الأدنى للأجور خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥. ووردت إشارة مرة ثانية إلى موضوع استحداث نظام للحد الأدنى للأجور في البيان عن سياسات رئيس سورينام لسنة ٢٠٠٦ وفي مذكرة سياسات وزارة العمل والتطور التكنولوجي والبيئة. وقام وزير العمل والتطور التكنولوجي والبيئة، عملاً بما جاء في مذكرة السياسات، بتشكيل لجنة ثلاثية لتسدي له المشورة في ما يتعلق بنظام الحد الأدنى للأجور.

الصحة

١٨ - ورد في التقرير أنه "فيما يتعلق بحصول المرأة على الخدمات الطبية فإن الملاحظات التالية لها أهمية: نقص عمليات الفحص الروتيني المتعلقة بالسرطان (مسحة المهبل وأشعة الثدي)؛ وتشير تعقيدات حالات الحمل إلى أن هناك حاجة لتحسين الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة والتعامل على نحو أفضل مع حالات الحمل المنطوية على مخاطر كبيرة". وورد

في التقرير أيضا أن ثلث السكان تقريبا لا يتمتعون بالتأمين الصحي. فما هي التدابير التي تتخذها الحكومة لمعالجة هذه المشكلات؟

الإجراءات التي اتخذتها الحكومة:

(أ) تحسين صحة الأمهات - التطورات في مجال السياسة العامة. وافقت سورينام والمجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ على أن إتاحة السبل لحصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام ٢٠١٥ يعد أمرا حاسما في تحقيق المساواة بين الجنسين وغيرها من الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) تعرّف سياسات الصحة الجنسية والإنجابية الأمومة المأمونة بأنها حق من حقوق الإنسان ذات الأولوية. وجرت صياغة سياسة عامة معنية بالصحة الجنسية والإنجابية تبوئ الأمومة المأمونة مكانها كحق من حقوق الإنسان ذات الأولوية. ويقتضي الأمر اعتماد البرلمان لهذه السياسة وترجمتها إلى خطة تنفيذ تكون العناية عالية الجودة بالأمهات من مكوناتها الرئيسية. وأدمجت هذه السياسة في خطة القطاع الصحي.

(ج) خطة القطاع الصحي ومشروع الإصلاح الصحي

تدرس وزارة الصحة حاليا إمكانية وضع نظام لوجستي لخدمة نظام منتجات خدمات الصحة الإنجابية، وإمكانية تنفيذ استراتيجية بشأن معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس. ويجري حاليا تصميم نظام وطني للمعلومات الصحية، مما سيتيح التعرف بشكل أفضل على المشاكل الصحية المؤدية إلى حدوث وفيات الأمهات أثناء النفاس ورصد هذه المشكلات بشكل أفضل.

١٩ - وورد في التقرير أن عدد النساء اللواتي كانت نتيجة اختبار فيروس نقص المناعة البشرية إيجابية بالنسبة لهن زادت نسبته في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠ من ٤,١ في المائة إلى ٦,٣٥ في المائة. وفي التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، حثت اللجنة الدولة الطرف على التصدي للجوانب المتعلقة بالجنسين بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى كفالة أن تكون للنساء والفتيات حقوق مكافئة لحقوق الرجل فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية وعلى الخدمات الاجتماعية، كما شجعت الدولة الطرف على تعزيز جهودها لزيادة وعي النساء والفتيات وتثقيفهن فيما يتعلق بسبل الحماية الذاتية^(٨). فُرجى تقديم معلومات بشأن تنفيذ توصيات اللجنة، مع إدراج بيانات عن مدى

(٨) المرجع نفسه، الفقرة ٦٢.

انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين نساء الأقليات في المناطق الداخلية بسبب أنشطة التعدين.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - التطورات في مجال السياسات والخطوة الاستراتيجية الوطنية

نتج عن إتمام وضع الخططة الاستراتيجية الوطنية وتوافر التمويل من خلال منحيتين من الصندوق العالمي ارتفاع ملحوظ في القدرة الوطنية على التصدي الشامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحدد الخططة الأهداف والاستراتيجيات والأنشطة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. ووضعت أهداف جزئية محددة في إطار العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشمل تخفيض الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفئة العمرية ١٥-٢٤ بنسبة ٢٥ في المائة وتخفيض عدد الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٢٥ في المائة.

وَأدجت الخططة الإنمائية المتعددة السنوات التي اكتملت مؤخرًا هذه الأهداف في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية.

وتشمل التدابير الجاري تنفيذها تحقيقًا لتلك الأهداف توسيع نطاق برنامج منع انتقال العدوى من الأم إلى طفلها، وتكثيف برامج منع انتقال العدوى القائمة على استراتيجية أم ر (امتنع أو كن مخلصًا أو استخدم الرفال) التي تتضمن الترويج لاستعمال الرفالات وإتاحتها بوفرة.

وسيجري قريبًا جمع البيانات عن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين نساء الأقليات في المناطق الداخلية بسبب أنشطة التعدين.

الفقر والمرأة الريفية

٢٠ - ورد في التقرير أن أعلى مستويات الفقر تكون بين النساء، وخاصة النساء اللواتي تُعلن أسرا معيشية بمفردهن. فيُرجى تقديم معلومات عن أثر الخططة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ على النساء، وخاصة النساء الريفيات ونساء الأقليات العرقية.

في إطار السياسة العامة للقضاء على الفقر وزيادة الرخاء والرفاه لكافة المواطنين، وخاصة النساء، سيجري تنفيذ الآتي:

زيادة الاستقلال الاقتصادي والمادي للمرأة كأساس للارتقاء بشكل فعال بوضعها السيئ ولزيادة إسهامها في التنمية الاجتماعية، فالمرأة تلعب في كافة المجتمعات دور المحرك الدافع لعجلة التنمية. (الخطة الإنمائية المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠)

٢١ - يُرجى بيان الطريقة التي تحقق بها خطط التنمية الوطنية أو استراتيجيات الحد من الفقر التي قد تكون موجودة في البلد، بما في ذلك ما يكون منها موجهاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دمج المنظور الجنساني والإسهام في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويُرجى كفاية أن يتضمن الرد البيانات المتعلقة بالحد من الفقر في المناطق الداخلية وبين الأقليات العرقية والإثنية.

إن السعي إلى القضاء على فقر المرأة تحديداً يقتضي نهجاً متعدد الأبعاد. وتلتزم الحكومة بالاسترشاد بما خلص إليه منهاج عمل بيجين من استنتاجات فيما يتصل بالاستقلال الاقتصادي للمرأة، وهي أن أكثر طرق الحد من الفقر فعالية هو أن تتاح للمرأة فرص للحصول على دخل خاص بها عن طريق تيسير سبل وصولها إلى التسهيلات والموارد والعمل والأسواق والتجارة. وفي إطار محاربة الفقر، تعطى أولوية عليا للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال وتقديم الدعم إلى منظمات المجتمع المدني وتحسين سبل الوصول إلى مرافق الصحة الإنجابية.

٢٢ - ويشير التقرير إلى عدد من المشكلات التي تواجهها النساء الريفيات (انظر بصفة خاصة الصفحات ٧١ و ٩١ و ٩٥ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٤ و ١٠٥ من الوثيقة CEDAW/C/SUR/3). وفي التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، حثت اللجنة الدولة الطرف على توجيه عنايتها الكاملة لاحتياجات النساء الريفيات، بمن فيهن المسنات، وخاصة نساء الهنود الأمريكيين والمارون، لضمان استفادتهن من السياسات والبرامج في جميع المجالات، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية واتخاذ القرار^(٩). فيرجى تقديم معلومات بشأن إجراءات المتابعة التي اتخذت عملاً بتوصيات اللجنة.

السياسة المتعلقة بالرعاية الاجتماعية لصالح النساء من الفئات الضعيفة

إن الفئات المستهدف شمولها برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان هي الفئات الضعيفة والفئات ذوات المراكز الاجتماعية الضعيفة. وهذه الفئات هي: كبار السن والأطفال والمعوقون والأسر الفقيرة. بما تشمله كذلك من نساء من الفئات الضعيفة يحملن مفردهن على عواتقهن مسؤوليات عائلية. وتعترم الوزارة تحقيق الرخاء وتعزيز الرفاه لذوي

(٩) المرجع نفسه، الفقرة ٦٦.

المراكز الضعيفة في المجتمع، وذلك ابتغاء حصولهم على احتياجاتهم المادية والمعنوية. ولم تضع وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان برنامجاً محدداً للقضاء على الفقر. ولدى الوزارة نظام للإمدادات الاجتماعية يشمل الإمداد بالدعم المادي والمعنوي ويمكن للرجال والنساء على السواء التقدم إليه بطلبات.

برنامج الإمدادات الاجتماعية

جرى من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية والإسكان وضع برنامج خاص للإمدادات يعنى في المقام الأول بمساعدة الأسر المحتاجة على العيش في مستوى لائق. وتشمل الإمدادات المقدمة ما يلي:

- بطاقات الرعاية الصحية لكفالة الحصول على الرعاية الطبية؛
- الدعم المالي للأسر المحتاجة والمعاقين؛
- تقديم منح من أجل الأطفال؛
- منح لكبار السن؛
- تقديم إعانات لدعم المؤسسات التي تقدم الرعاية لكبار السن والأطفال والمعاقين؛
- خدمة إسداء المشورة للأسر والعمل الاجتماعي.

التشريع في ما يتعلق بالزواج

٢٣ - في التعليقات الختامية التي أبدتها اللجنة في عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء التدني الشديد لسن الزواج في بعض الجماعات، وحثت الدولة الطرف على أن تستعرض قانونها المتعلق بالزواج بما يتماشى مع المادتين ١٥ و ١٦ من الاتفاقية^(١٠). وذكرت لجنة حقوق الإنسان أيضاً، في التعليقات الختامية التي أبدتها في عام ٢٠٠٤، أنه ينبغي أن تتخذ الدولة الطرف خطوات لتغيير التشريع الحالي المتعلق بالزواج وأن تجعله متفقاً مع الاتفاقية^(١١). يُرجى بيان إجراء المتابعة الذي اتخذ عملاً بتلك التوصيات.

موجب القرار رقم ٣/٤١٩٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لا يجوز إبرام الزواج إلا على نحو يتسق مع المادة ٨٢ من القانون المدني. والسن الأدنى للزواج هي ١٨ سنة للرجل و ١٥ سنة للمرأة.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرتان ٦٧ و ٦٨.

(١١) CCPR/CO/80/SUR.

٢٤ - يُرجى بيان أي تقدم يكون قد أحرز في اتجاه التصديق على/الانضمام إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية أو قبول تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية.

التقدم المحرز في اتجاه التصديق على البروتوكول الاختياري والانضمام إليه

تقوم حاليا المنظمة غير الحكومية المعروفة بمركز حقوق المرأة، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بتنفيذ مشروع للترويج لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري سعياً لرفع مستوى الوعي بالاتفاقية وبروتوكولها الاختياري وتحسين فهمهما، وخاصة في ما يتصل بأهمية مساءلة الدولة في مجال المساواة بين الجنسين وعدم التمييز.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٦، نظم مركز حقوق المرأة حملة عامة عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري وأجرى تدريباً بشأنهما. وأجري على مدى خمسة أيام تدريب تفاعلي يهدف إلى أن يجعل من المشاركين فيه دعاة لحقوق المرأة بوجه عام، وللبروتوكول الاختياري بوجه خاص، وحضره نخب من أعضاء جهات معنية من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والسلوك القضائي والجامعة ووسائل الإعلام. ويقوم المشاركون حالياً بتنفيذ خطة العمل التي تحدد أولويات هامة على مستوى السياسات. وفي هذا الصدد، يذاع على موجات إذاعة آييني برنامج أسبوعي بعنوان "Genderoptiek" وسيجري في المستقبل القريب نشر مقالات في الصحف اليومية وعقد مناظرات عامة. ويعتزم مركز حقوق المرأة أن يتعاون مع حملة الدعوة التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، كما يعتزم أن يكون عند الانتهاء من المشروع قد أوجد جماعة ضغط قوية لدفع الحكومة السورينامية إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري والتصديق عليه.